الفصل الخامس عشر

سلطة الأغلبية غير المحدودة
فى الولايات المتحدة، وعواقبها

قوة الأغلبية الطبيعية فى البلاد الديمقراطية - معظم الدساتير الأمريكية قد زادت هذه القوة بوسائل مصطنعة - كيف حدث ذلك؟ سلطة الأغلبية الأدبية - بعض آراء فى عصمتها من الخطأ - احترام حقوقها، وكيف ازداد هذا الاحترام فى الولايات المتحدة.

جوهر الحكومة الديمقراطية فى سيادة الأغلبية سيادة مطلقة. فليس فى الدول الديمقراطية شىء يستطيع أن يقاومها؛ ذلك إلى أن أغلب الدساتير الأمريكية قد عملت على زيادة قوة الأغلبية الطبيعية هذه بطرق شتى مصطنعة.

والسلطة التشريعية هى السلطة الوحيدة التى تستطيع إرادة الأغلبية أن تسيطر عليها، من بين جميع المؤسسات السياسية. هذا، وقد عقد الأمريكيون عزمهم على أن يتم انتخاب أعضاء الهيئة التشريعية بوساطة الشعب مباشرة، وأن تكون مدة بقائهم فى هذه الهيئة قصيرة جداً، حتى يتسنى للشعب هذا أن يخضعهم لمعتقدات أهل دوائرهم الانتخابية ولأهوائهم اليومية. ويلاحظ أن أعضاء المجلسين التشريعيين كليهما من أعضاء طبقات واحدة، وينتخبون بالطريقة عينها. وبذلك صارت تنقلات الهيئات التشريعيه سريعة، ولا يتسنى مقاومتها، شأنها فى تلك شأن المجلس الواحد. وهكذا صارت سلطة الحكومة كلها تقريباً فى أيدى هيئة تشريعية مؤلفة على هذا النحو.

وفى الوقت نفسه الذى زاد فيه القانون قوة السلطات، القوية فى ذاتها، ظل يزيد السلطات الضعيفة، تدريجياً، ضعفاً على ضعفها الطبيعى فيها، وبذلك جرد ممثلى السلطة التنفيذية من الاستقرار ومن الاستقلال؛ وبعد أن أخضعهم كل الإخضاع لأهواء المجالس التشريعية وتقلباتها، عاد وسلبهم نفوذهم الضئيل الذى كان يتسنى لطبيعة الحكومة الديمقراطية أن تخوله لهم. وكذلك أخضع القانون السلطة القضائية فى كثير من الولايات لانتخاب الأغلبية، هذا، وجعل وجودها فى جميع الولايات متوقفاً على هوى السلطة التشريعية، مادام قد خول للنواب أن يعدلوا مرتبات القضاة فى كل سنة.

وكان ما فعله العرف، وفعلته العادات أكثر مما فعله القانون نفسه. فثم إجراء ينتشر فى الولايات المتحدة كل الانتشار، وظل يتزايد فيها حتى كاد يعم البلاد جميعها، وسوف

ينتهى بها الأمر إلى الاستغناء عن ضمانات الحكومة النيابية . ذلك أنه كثيراً مايحدث أن يرسم الناخبون للمرشح الذى تم انتخابه ، خططاً معينة ، عليه أن يسير عليها ، ويفرضون عليه التزامات إيجابية معينة يتعهد لهم بالقيام بها . ومعنى هذا - فيما عدا الشعب - كأن الأغلبية نفسها تعقد جلساتها فى الميدان العام .

وتألبت عدة ظروف خاصة ، جعلت قوة الأغلبية فى أمريكا طاغية كل الطغيان ، بل ولا قِبَلَ لأحد بالوقوف فى وجهها . فسلطة الأغلبية الأدبية تقوم ، إلى حد ما ، على فكرة أنه يوجد من الذكاء ومن الحكمة فى جماعة من الناس أكثر مما يوجد فى الفرد الواحد ، وأن عدد المشترعين وكمهم أهم من كيفه . وبذلك تكون نظرية المساواة قد طبقت على عقول الناس ، وتكون الكبرياء البشرية قد هوجمت فى آخر معقل لها ، بمذهب تتردد الأقلية فى قبوله والتسليم به ، ولن توافق عليه إلا ببطء شديد . فسلطة الأغلبية بحاجة إلى تأييد الزمن ، حتى تبدو سلطة شرعية ، مثلها فى ذلك مثل سائر السلطات ، بل ولعلها فى ذلك أكثر من أية سلطة أخرى ، فهى ، أولا ، تنتزع الطاعة بالقوة ، وقوانينها لاتحرم إلا بعد أن يظل معمولاً بها زمناً غير قصير .

إن الحق فى حكم المجتمع ، ذلك الحق الذى تفترض الأغلبية أنها استمدته من ذكائها الفائق ، جاء إلى الولايات المتحدة مع الرعيل الأول من المستوطنين ؛ وهذه الفكرة ، وهى فى ذاتها تكفى لإقامة أمة حرة ، قد اندمجت الآن فى عادات الشعب ، وفى توافه أحداث حياته اليومية .

كان الفرنسيون فى عهود الملكية القديمة يقولون بأن الملك معصوم من الخطأ ، وإن أخطأ فالذنب ذنب مستشاريه . فيسرت هذه الفكرة الطاعة للملك كل اليسر ، إذ جعلت الرعية تشكو من القوانين وجورها من غير أن يحول ذلك بينها وبين أن تظل تحب واضع القوانين وتكرمه . وقد أخذ الأمريكيون بهذه الفكرة عينها فيما يتعلق بالأغلبية .

ومع ذلك فقوة الأغلبية الأدبية إنما تقوم على أساس مبدأ آخر غير هذا المبدأ . وذلك أن مصالح الكثرة يجب أن تكون مفضلة على مصالح القلة . وسرعان ما يتبين من هذا ، أن الاحترام الذى يوليه الناس لحقوق الأغلبية ، لابد أن يزداد بالطبع ، أو ينقص بحسب حالة الأحزاب المختلفة . فإن انقسمت الأمة على نفسها بشأن مصالح كبيرة متعددة لايمكن التوفيق بينها ، فإن ميزة الأغلبية كثيراً ما تغفل لأن الموافقة على مطالبها أمر لايطاق .

فلو كان فى أمريكا طبقة من المواطنين تعمل الأغلبية التى تضع القوانين أن تجردها من امتيازاتها الخاصة بها التى ظلت أجيالاً طويلة تستمتع بها ، وأن تخلعها من مركزها السامى الذى تبوأته ، وتهبط بها إلى مستوى الشعب - لو كان فى أمريكا مثل هذه الطبقة لكان من المحتمل أن لاتميل الأقلية إلى طاعة قوانينها . ولكن لما كانت كل الجماعات الأولى التى استوطنت الولايات المتحدة فى مستوى واحد ، لم تظهر بعد أى خلافات طبيعية ، أو دائمة ، بين مصالح الأهالى المختلفة .

وثم جماعات لا يأمل أعضاء الأقلية فيها أن يجتذبوا الأغلبية إلى جانبهم ، لأنهم لابد لهم من أن يسلموا بالنقطة نفسها التى هى موضع الخلاف بينهم وبين الأغلبية . وبذلك لن تصبح الأرستقراطية أغلبية ، مادامت محتفظة كل الاحتفاظ بامتيازاتها الخاصة ، وهى امتيازات لا تستطيع أن تنزل عنها ، وتظل مع ذلك أرستقراطية .

ولكن المسائل السياسية لا تؤخذ فى الولايات المتحدة بمثل هذا الشكل العام المطلق . فجميع الأحزاب تميل إلى الاعتراف بحق الأغلبية لأنها تأمل أن تمارس نفس هذا الحق لمصلحتها فى يوم من الأيام ، فالأغلبية فى تلك البلاد تمارس إذن سلطة فعلية هائلة ، وقوة رأى لا تقل كثيراً عن هذه السلطة . وليس هناك عقبات تستطيع أن تعوق تقدمها أو تعطله ، وبذلك تجبرها على أن تصغى إلى شكاوى أولئك الذين تسحقهم فى طريقها . وهذه حالة مضرة فى ذاتها ، وخطرة على المستقبل .

طغيان الأغلبية فى الولايات المتحدة يزيد عدم استقرار التشريع والإدارة المتأصل فى الديمقراطية

يزيد الأمريكيون من تغيير القوانين المتأصل فى الديمقراطية بتغييرهم السلطة التشريعية كل عام ، وبتخويلهم لها سلطة تكاد لا تحد – وهذا التأثير نفسه يصيب الإدارة – التوكيد على تحسين الأحوال الاجتماعية أعظم فى أمريكا منه فى أوربا وإن كان أقل استمرارية .

سبق أن تكلمت عما فى المؤسسات الديمقراطية من عيوب طبيعية . فكل عيب من هذه العيوب يزداد بنسبة تزايد سلطان الأغلبية . ويجدر بنا أن نبدأ بأوضح هذه العيوب جميعا ، أى بتغيير القوانين . فهذا التغيير شر ذاتى كامن فى كل حكومة ديمقراطية . فمن طبيعة هذه الحكومة أن ترفع رجالاً جدداً إلى مراكز القوة والسلطان ، إلا أن ظهور هذا العيب يكون إدراكه بنسبة ما للهيئات التشريعية من سُلطة ، ومن وسائل التنفيذ .

فالسلطة التى تمارسها الهيئة التشريعية فى أمريكا سلطة واسعة . فليس ثمة ما يمنع رجال التشريع من تنفيذ رغباتهم بسرعة ، وبهمة عظيمة ، وهم يزدادون كل سنة ممثلين جدداً ، وبعبارة أخرى أن الظروف التى تؤدى إلى عدم الاستقرار فى الديمقراطية ، والتى تسمح بإفساح المجال للأهواء والتقلبات فى الشئون البالغة الأهمية ، نجدها هنا قائمة فعالة . ومن ثم فإن أمريكا تعد فى الوقت الحاضر الدولة التى لا تعيش فيها القوانين سوى وقت قصير ، أقصر مما تعيشه فى أية دولة أخرى . فقد تعدلت جميع الدساتير الأمريكية فى مدى ثلاثين عاماً . ولم يكن فى أمريكا ولاية واحدة إذن ، لم تعدل فى تلك الحقبة مبادئها التى تأخذ بها فى التشريع . أما من حيث القوانين نفسها ، فحسبنا نظرة إلى تلك المحفوظات التى فى شتى ولايات الاتحاد ، فنقتنع بأن نشاط المشترعين فى أمريكا لا يهدأ أبدا .

ولا يعنى ذلك أن الولايات المتحدة تعد بطبيعتها أقل استقراراً من غيرها ، بل يعنى أنها تتبع فى تكوين قوانينها عدم الاستقرار الطبيعى الذى تتصف به رغباتها .

إن سلطة الأغلبية الطاغية ، القادرة على كل شىء ، والطريقة السريعة المطلقة التى تنفذ بها قراراتها فى الولايات المتحدة لاتجعلان القانون غير مستقر فحسب ، بل تجعلان لها نفس التأثير على تنفيذ القوانين وعلى تصريف شئون الإدارة . ولما كانت الأغلبية هى القوة الوحيدة التى ينبغى مجاملتها ، والتقرب إليها ، صار الناس يتلقون بحماسة بالغة كل ما تعرضه من مشروعات . ولكن ما إن يتجه انتباهها إلى أشياء أخرى ، إذا بكل تلك الحماسة قد فترت وتوقفت . أما فى دول أوربا الحرة ، حيث الإدارة مستقلة ومأمونة معاً ، فإن مشروعات القوانين تظل تنفذ ، حتى وإن اتجه اهتمامها إلى أمور أخرى .

وثم تحسينات معينة تجرى فى أمريكا بغيرة ونشاط أكثر مما تجرى بهما فى البلاد الأخرى . هذا ، وتتميز هذه الأغراض نفسها فى أوربا بمجهود اجتماعى أقل ، إلا أنه مجهود يبذل باستمرار .

فمن بضع سنوات مضت ، قام نفر من الأتقياء الصالحين ، وأخذوا على عواتقهم العمل على إصلاح حالة السجون ؛ فتأثر الجمهور بما ذكروه عنها ، ونال موضوع إصلاحها هذا الحظوة عند الكثيرين . وفعلا أقيمت سجون جديدة ، ولأول مرة صارت فكرة إصلاح المذنبين وعقابهم ، جزءا من نظام السجن .

ولكن هذا التغيير السعيد الذى اهتم به الجمهور من كل قلبه ، والذى جعلته جهود المواطنين التى بذلوها معاً ، وفى وقت واحد ، أمراً لايقاوم - هذا التغيير لايمكن أن يتم فى طرفة عين . فبينما كانت السجون تبنى ، والإصلاحيات الجدد تنشأ ، وكانت إرادة الأغلبية تحث على استعجال العمل ، ظلت السجون القديمة قائمة وملأى بالكثيرين من المذنبين - وهى سجون غير صحية وفاسدة ، كلما زاد اتجاه الإصلاح إلى السجون الجديدة والعمل على تحسينها ، حتى صار التناقض بين الاثنين ظاهراً ومفهوماً لكل ذى عقل يدرك . وقد انشغلت الأغلبية انشغالاً عظيماً بمسألة إنشاء السجون الجديدة ، حتى نسيت السجون القديمة ، وأغفلتها فعلاً . وعندما اتجه الاهتمام إلى موضوع جديد ، وقفت العناية التى كانت تعطى للموضوعات الأخرى . فحدث أولاً تراخ فى تنفيذ لوائح التأديب النافعة ، ثم صارت تنتهك حرماته ، حتى بلغ الأمر أن صرنا نرى فى جوار السجن الذى يشهد بروح العصر المستنيرة الرفيقة ، زنزانات تذكرنا بوحشية العصور الوسطى .

طغيــان الأغلبيــة

كيف ينبغى أن تفهم مبدأ سيادة الشعب - استحالة تصور حكومة مختلطة - قوة السيادة يجب أن توجد فى موضع ما - ماينبغى أن يتخذ من الاحتياطات لمراقبة عملها وضبطه - هذه الاحتياطات لم تراع فى الولايات المتحدة - نتائج ذلك .

إنها لقاعدة خاطئة ممقوتة فى اعتقادى ، وبعيدة عن الدين ، أن نقول ، من الوجهة السياسية ، إن للشعب الحق فى أن يفعل ما يشاء . ومع ذلك فقد أكدت من قبل أن السلطة كلها مستمدة من إرادة الأغلبية . فهل أنا أناقض نفسى يا ترى ؟

ثم قانون عام يحمل صفة العدالة ، وضع وتأيد من قبل ، لا بأغلبية هذا الشعب أو ذاك ، ولكن بأغلبية بنى الإنسان جميعاً . فحقوق كل شعب تقع إذن فى دائرة ما هو عدل . ويصح لنا أن نعد الأمة أشبه بهيئة محلفين خول لها أن تمثل الجماعة بأوسع معانيها ، وأن تطبق العدالة - فالعدالة قانونها . فهل يجب أن يكون لمثل هذه الهيئة من المحلفين التى تمثل المجتمع - أن يكون لها من السلطة أكثر مما للجماعة نفسها التى تقوم هى بتنفيذ قوانينها؟

عندما أرفض الإذعان لقانون ظالم ، فإننى لا أنازع الأغلبية فى حق الأمر والنهى . وإنما أكون قد لجأت من سيادة الشعب إلى سيادة البشر أجمعين . فمن الناس من لم يخشوا أن يؤكدوا لنا أن الشعب لا يستطيع أبداً أن يتجاوز حدود العدالة والعقل فى المسائل التى هى مسائله بوجه خاص . وعلى هذا يصح أن يخول للأغلبية التى تمثل هذا الشعب ، سلطة كاملة . ولكن هذه اللغة ليست سوى لغة العبيد .

فالأغلبية فى جملتها ، لا تعدو أن تكون فرداً ، كثيراً ما تتعارض آراؤه ومصالحه مع آراء شخص آخر ومصالحه ، وذاك الشخص الآخر يسمونه أقلية . فإن نحن سلمنا بأن الرجل الذى يملك قوة مطلقة قد يسىء استخدام هذه القوة ، فيظلم خصومه ، فما الذى يمنع الأغلبية من أن تكون معرضة لمثل هذا الخطأ ؟ فالناس لا يغيرون أخلاقهم إذا ما اتحدوا بعضهم مع بعض ، ولا يزداد صبرهم على العقبات التى تصادفهم فى سبيلهم بازدياد قوتهم . أما من جهتى ، فلست أعتقد ذلك . فالقدرة على فعل كل شىء ، تلك القدرة التى لن أمنحها واحداً من أمثالى المساوين لى ، لا أستطيع أن أمنحها أى عدد منهم .

لست أرى أنّا نستطيع ، رغبة فى المحافظة على الحرية ، أن نجمع بين عدة مبادىء فى حكومة بعينها ، كى نعارض بعضها ببعض . فقد كان شكل الحكومة الذى يسمى عادة « بالمختلط » يبدو لى دائماً مجرد وهم لا يمكن أن يتحقق فى الواقع ؛ وإن شئنا أن نراعى الدقة فى التعبير ، قلنا لا يوجد فى الواقع شىء اسمه حكومة « مختلطة »[1] بالمعنى الذى يفهم

(١) مثل البلاد التى يكون نظامها الحكومى أرستقراطياً ، على حين تكون العادات الأخلاقية فيها ديمقراطية .

عادة من هذه اللفظة . فمن الممكن أن نستكشف فى كل الجماعات مبدأ واحداً معيناً يغلب على ما لديها من سائر المبادىء الأخرى . فإنجلترا التى تذكر عادة على أنها المثال لهذا النوع من الحكومات ، كانت فى القرن الماضى دولة أرستقراطية أساساً ، على الرغم من وجود بعض العناصر الديمقراطية العظيمة فيها . فقد كانت قوانين البلاد وعاداتها مما تمكن للأرستقراطية من أن تكون لها الغلبة والسيادة آخر الأمر ، فتوجه شئون البلاد وتصرفها بحسب ما يتفق وإرادتها الخاصة . وقد نشأ الخطأ من رؤية مصالح النبلاء فى صراع دائم مع مصالح الشعب ، من غير نظر إلى نتيجة هذا الصراع ، وهذه النتيجة هى النقطة العامة فى الواقع . فإن كان لجماعة ما حكومة مختلطة - أى عندما تكون موزعة بالتساوى بين مبادىء متعارضة - فلا مناص لها من أمرين : فإما أن تقوم فيها ثورة ، وإما أن تنقلب إلى فوضى .

وعلى ذلك فالقوة الاجتماعية التى تتفوق على سائر القوى يجب أن توضع دائماً فى موضع ما ، والحرية تصبح فى خطر إن لم تجد تلك القوة أمامها أية عقبة تقوم فى سبيلها ، وتتيح لها الوقت لتخفف من عنفها وبطشها .

فالسلطة غير المحدودة شىء سيىء خطر ، إذ ليس لأحد من بنى الإنسان الأهلية لممارستها فى حزم وعقل ؛ فليس غير الله وحده بقادر على كل شىء ؛ فحكمته وعدالته توازيان قدرته . وليس على الأرض قوة جديرة فى ذاتها بالشرف ، أو لها حقوق تبلغ من قداستها درجة تجعلنى أسلم بسلطتها الطاغية التى لاحد لها . فعندما أرى حق الأمر المطلق ، ووسائله تغدق على سلطة ما ، أياً كانت هذه السلطة ، وأيا كان اسمها ، شعباً كان أو ملكا ، أو أرستقراطية ، أو ديمقراطية ، أو ملكية ، أو جمهورية - عندما أرى ذلك أقول : إن فيها بذور الاستبداد والطغيان . ولا يسعنى عندئذ إلا أن أمضى لأعيش فى مكان آخر فى ظل قوانين أخرى غير تلك القوانين .

إن أسوأ شر فى مؤسسات الولايات المتحدة الديمقراطية الحالية لا ينجم عن ضعفها ، كما يؤكد لنا الناس فى أوربا كثيراً ، ولكنه ينجم عن قوتها التى لاقبل لأحد بمقاومتها . وليست الحرية المسرفة الغالبة على تلك البلاد هى التى تفزعنى ، بقدر ما يفزعنى عدم كفاية الضمانات التى يجدها الإنسان فى تلك البلاد ضد الاستبداد والطغيان .

فإذا ما وقع فى الولايات المتحدة ظلم على أحد من الناس ، أو على فريق منهم فإلى من يلجأ التماساً للإنصاف ؟ فإن هو لجأ إلى الرأى العام ، فالرأى العام هو الأغلبية ، وإن لجأ إلى الهيئات التشريعية ، فهذه إنما تمثل الأغلبية وتخضع لها ضمناً ؛ وإن التجأ إلى السلطة التنفيذية ، فالأغلبية هى التى تعين هذه السلطة التى لاتعدو أن تكون آلة طيعة فى يديها ؛ وليست هيئة المحلفين سوى الأغلبية خوّل لها حق النظر فى القضايا . هذا ، وإنا لنجد فى بعض الولايات أن الأغلبية هى التى تنتخب حتى القضاة . فأيا كان الإجراء الذى تشتكى أنت منه ظالماً أو سخيفاً فلا مناص لك من أن تخضع له راضياً ، بقدر ما تستطيع أن ترضى .

ومن جهة أخرى ، إن أمكن تأليف سلطة تشريعية على نحو يجعلها تمثل الأغلبية من غير أن تكون أسيرة لأهوائها وانفعالاتها بالضرورة ؛ وإن أمكن تأليف هيئة تنفيذية على نحو يجعلها تحتفظ بقسط واف من السلطة ، وتأليف سلطة قضائية تستطيع أن تبقى مستقلة عن السلطتين الأخريين - إن تيسر ذلك كله ، أمكن تشكيل حكومة تظل ديمقراطية من غير أن تتعرض لأى خطر يذكر من أخطار الاستبداد والطغيان .

لست أقول بأن الاستبداد يمارس الآن كثيراً فى أمريكا فى العصر الحاضر ، ولكنى أعتقد أنه ليس هناك حاجز أكيد يمنعه ، وأن الأسباب التى تقلل من شأن الحكومة فيها ، إنما توجد فى ظروف البلاد وفى آدابها ، أكثر مما توجد فى قوانينها .

أثر الأغلبية الطاغية التى بيدها عمل كل شىء ، فى سلطة الموظفين العامين التحكمية ، فى أمريكا

الحرية التى تركها القانون للموظفين العامين فى الدائرة التى حددها لهم - سلطتهم .

يجب أن نفرق بين الاستبداد وبين السلطة التحكمية . فمن الممكن أن يمارس الاستبدادبتأييد من القانون نفسه ، وفى هذه الحالة لايكون الأمر تحكماً ؛ فقد تستخدم السلطة التحكمية فى خدمة المصلحة العامة . وهنا لايكون الأمر استبدادياً ولا طغياناً . لأن الاستبداد يستخدم عادة وسائل تحكمية إلا أنه يستطيع أن يستغنى عن هذه الوسائل إذا ما لزم الأمر .

إن طغيان الأقلية وقدرتها على أن تعمل كل شىء فى الولايات المتحدة ، وهو يتلاءم مع استبداد السلطة التشريعية القانونى . ليلائم هو الآخر تلك السلطة التحكمية التى يتمتع بها الموظف العام . فللأغلبية سلطة مطلقة فى وضع القوانين ، وفى الإشراف على تنفيذها معاً . ولما كان لها سلطة مطلقة كذلك على أولئك الذين هم فى مراكز الحكم والسلطان ، وعلى المجتمع فى جملته ، فقد اعتبرت الموظفين العامين أدواتها الطيعة ؛ وسرعان ما تعهد إليهم بتنفيذ مقاصدها . أما تفصيلات وظائفهم ، والامتيازات التى يستمتعون بها ، فقلما كانت تحدد سلفاً . فهى تعاملهم كما يعامل المخدوم خدمه ، ماداموا مشغولين باستمرار أمامه بأداء أعمالهم ، ومادام يستطيع هو أن يوجههم ، ويعزرهم فى أية لحظة يشاء .

وعلى الجملة ، فالموظفون الأمريكيون مستقلون فى حدود الدوائر المرسومة لهم أكثر من استقلال الموظفين المدنيين الفرنسيين . بل إن السلطة الشعبية قد خولت لهم فى بعض الأحيان أن يتجاوزوا حدود هذه الدوائر . ولما كان الرأى العام يحميهم ، وسلطة الأغلبية

تسندهم ، استطاعوا أن يقوموا بأعمال يدهش لها حتى الأوربى نفسه ، على الرغم من طول عهده بالقوة التحكمية . فبهذه الوسيلة تتكون عادات فى قلب البلد الحر ، سوف تبرهن الأيام أنها عادات خطرة كل الخطر على الحرية .

سلطة الأغلبية على الرأى فى أمريكا

إذا ما قطعت الأغلبية فى أمريكا برأى حاسم فى مسألة ما خرست الألسنة - سبب ذلك - السلطة الأدبية التى تمارسها الأغلبية على الفكر - طبقت الجمهوريات الديمقراطية الاستبداد حتى على عقول الناس .

عندما ندرس تأثير الفكر فى الولايات المتحدة ، يتبين لنا فى وضوح تفوق قوة الأغلبية على جميع القوى التى نعهدها فى أوربا . فالفكر قوة لطيفة غير مرئية تهزأ بكل ما يبذله الاستبداد والمستبدون من جهود ومحاولات ، فأشد ملوك أوربا استبداداً فى الوقت الحاضر يعجزون عن أن يمنعوا بعض الآراء المعادية لهم من أن يتداولها الناس سراً ، فإنها لتذيع فى طول البلاد وعرضها حتى تصل إلى قصور هؤلاء الملوك أنفسهم ، وإلى حاشيتهم . ولكن الأمر ليس كذلك فى أمريكا . فمادامت الأغلبية لم تقطع فى الموضوع المطروح للبحث برأى ، تظل المناقشة دائرة حوله . ولكن ما إن تجمع أمرها وتصل فيه إلى قرار حاسم لارجعة فيه ، نجد كل امرىء قد التزم الصمت ، واجتمع كل من أنصار الموضوع وخصومه على الموافقة على لزومه وسداده . والسبب فى ذلك واضح لايخفى على أحد . فليس ثمة ملك يبلغ به الاستبداد أن يجمع أزمَّة قوى المجتمع كله فى يديه هو ، وأن يتغلب على كل معارضة ، بمثل ما تستطيع ذلك الأغلبية ، والتى لها الحق فى سن القوانين وفى تنفيذها معاً .

إن سلطة الملك مادية ، وتستطيع أن تهيمن على أعمال الناس دون أن تقدر على إخضاع إرادتهم لمشيئتها ، على حين تملك الأغلبية قوة مادية وأدبية معاً . وتستطيع أن تمنع الناس عن عمل شىء ما ، كما تستطيع أن تمنعهم كذلك حتى عن الرغبة فيه .

لاأعرف دولة يقل مافيها من الاستقلال الفكرى ، ومن حرية حقيقية فى النقاش وإبداء الرأى عما فى أمريكا . ففى كل دولة دستورية فى أوربا ، نجد كل إنسان حراً فى أن ينشر أية نظرية دينية أو سياسية من أى نوع كانت ، ويروج لها ما شاء أن يروج . فليس فى أوربا بلاد ، مهما بلغ خضوعها لسلطة فردية ، لاتحمى الرجل الذى يرفع صوته دفاعاً عن الحق ، من نتائج جرأته فيه ، فإن بلغ به نكد الطالع أن يعيش فى ظل حكومة مطلقة ، وقف الشعب عادة فى صفه . أما إن كان يعيش فى دولة حرة ، ففى استطاعته ، إن اقتضى الأمر ، أن يجد فى العرش ملاذاً يلجأ إليه ، ذلك إلى أن الجزء الأرستقراطى من المجتمع

ليحميه فى بعض البلاد الأخرى . أما فى أمة نظمت فيها المؤسسات الديمقراطية على غرار نظم الولايات المتحدة فلا يكون سوى سلطة واحدة - عنصر واحد من عناصر القوة والنجاح - وهو عنصر ليس بعده شيء .

وتقيم الأغلبية فى أمريكا حواجز منيعة حول حرية الرأى ؛ وفى نطاق هذه الحواجز يستطيع المؤلف أن يكتب ما يشاء ، وويل له إن هو تجاوزها ! وليس معنى ذلك أنه يتعرض لخطر التشهير به ، كما كانت تشهر محاكم التفتيش بالزنادقة ، ولكنه يعنى أنه يتعرض للفضيحة وللاضطهاد المستمرين ، ويقضى على حياته السياسية بيده إلى الأبد . وكل ذلك لأنه أغضب السلطة الوحيدة التى تستطيع أن تفتح له أبوابها . فكل نوع من أنواع التعويض ينكر عليه ، حتى الشهرة ذاتها تنكر عليه أيضاً . لقد كان هذا الكاتب قبل أن ينشر آراءه يعتقد أن وراءه من يشاركونه فى هذه الآراء ، ويعطفون عليه ويساندونه ، أما الآن فإنه يدرك أن أحداً لم يعد وراءه ، بعد أن كشف عن نفسه لكل إنسان . وعندئذ لا يتحرج الذين كانوا يلومونه ، من أن ينقدوه علناً ، ويثيروا ضجة كبيرة عليه ؛ وأما الذين كانوا يشاركونه فى آرائه تلك فيلتزمون الصمت ، ويبتعدون عنه بعداً ليس فيه من الشجاعة شيء . وأخيراً ينتهى به الأمر إلى الاستسلام ، منهوك القوى بعد ذلك المجهود اليومى الذى كان عليه أن يبذله . وأخيراً يلجأ إلى الصمت ، كما لو كان قد شعر بوخز الضمير من جراء قوله بما يراه حقاً .

كانت الأغلال ، والسيَّاف ، الأدوات الغليظة التى يلجأ إليها الاستبداد عادة فى الأزمنة القديمة ، ولكن حضارتنا العصرية قد وصلت بالاستبداد إلى درجة الكمال ، وإن ظهر عليها أنها لم يعد أمامها شيء تعمله . فقد حول الملوك الظلم إلى شيء مادى مجسم ، على حين جعلته الجمهوريات الديمقراطية فى عصرنا مسألة من مسائل العقل تماماً مثل الإرادة التى تنوى أن تجبرها على تنفيذ ما تشاء . ففى حكم رجل واحد مطلق ، كان الجسم يهاجم بقصد إخضاع الروح ، إلا أن الروح هذه كانت تتفادى الضربات التى توجه إليها وتبدو سامية مرفوعة الرأس . ولكن الاستبداد فى الجمهوريات الديمقراطية لم يسلك هذا الطريق ، بل على النقيض من ذلك ، ترك الجسم حراً واستعبد الروح . فلم يعد السيد يقول لعبده : «يجب أن تفكر حسبما أفكر أنا ، وإلا هلكت» ، ولكنه يقول له «إن لك الحرية فى أن تخالفنى فى آرائى ، وتكون آمناً على حياتك وأموالك ، وكل ما فى حوزتك ، ولكن اعتبر نفسك من الآن غريباً بين ظهرانى شعبك ؛ إن لك أن تحتفظ بحقوقك المدنية ، إن شئت ، ولكنها لن تجديك نفعاً ، فبنو وطنك لن ينتخبوك مهما سعيت وراء الحصول على أصواتهم ، بل سيرمقونك شزراً ، ويحتقرونك إن طلبت منهم أن يحترموك ؛ ستظل بين الناس ، ولكنك ستحرم مما لبنى الإنسان من حقوق ؛ وسيتحاشاك بنو جنسك ويعدونك كائناً نجساً غير مرغوب فيه ؛ وحتى من يؤمنون ببراءتك سوف

يهجرونك خشية أن يتحاشاهم الناس هم أيضاً ، كما يتحاشونك . فاذهب بسلام ؛ لقد وهبتك حياتك ، ولكنها حياة الموت خير منها » .

لقد سوأت الملكيات المطلقة سمعة الاستبداد وفضحت معايبه . فلتحذر الجمهوريات الديمقراطية إذن أن تعيده إلى مكانته من جديد ، وتقلل من نظرة الكراهية والمقت التى صار الناس ينظرون بها إليه ، وذلك بأن تجعله أكثر إرهاقاً للأغلبية وأشد إعناتاً لها .

لم تخل أشد أمم الدنيا القديمة كبرياء من ظهور كتب تهدف مباشرة إلى نقد ما فى العصور من رذائل ، وضروب العبث واللهو . فكان « لابرويير » يعيش فى قصر لويس الرابع عشر عندما كتب الفصل الخاص بالعظماء . ووجه موليير النقد اللاذع إلى حاشية الملك ، فى المسرحيات التى كانت تمثل على مشهد من رجال البلاط ونسائه . أما السلطة الحاكمة فى الولايات المتحدة فليست مما يعبث بها أحد . فأقل لوم يوجه إليها يجرح حساسيتها المرهفة ، وأهون مزحة تثير حنقها إن كان لها أى أساس من الصحة . فكل شىء يجب أن يكون موضع المدح والثناء ، من صيغ التعبير فى لغتها ، إلى ما فى أخلاقها من صفات رصينة . وليس يستطيع كائن ، مهما بلغ من السمو ، أن يفلت من واجب تقديمه هذه الضريبة من المدح إلى بنى وطنه . فالأغلبية تعيش فى جو حافل بالتمدح والتنفج دائماً . فكم من حقائق لا يتسنى للأمريكيين أن يتعلموها إلا من الأجانب ، أو من الخبرة !

لم يظهر فى أمريكا حتى اليوم كتّاب من الطراز الأول ؛ ومرد ذلك إلى ما سنسرده عليك من الحقائق الآتية . فلا يخفى أن العبقرية الأدبية لا يمكن أن تتجلى إذا لم تكن هناك حرية فى الرأى . وحرية الرأى هذه لا توجد فى أمريكا . لقد عجزت محاكم التفتيش أن تمنع تداول عدد كبير من الكتب المضادة للدين فى إسبانيا ، أما سلطة الأغلبية الطاغية فتنجح فى الولايات المتحدة فيما عجزت عنه محاكم التفتيش فى إسبانيا ، مادامت تستطيع فعلاً أن تمنع الرغبة فى نشر أمثال هذه الكتب . ولا تخلو أمريكا من الملحدين . ولكن ليس فيها وسيلة عامة لنشر الإلحاد . فقد حاولت بعض الحكومات أن تحمى الأخلاق بمنع نشر الكتب الداعرة ، ولكن أحداً لا يعاقب فى الولايات المتحدة على نشرها ، لا لأن كل الناس لا غبار عليهم فى سلوكهم ، ولكن لأن الأغلبية تميل إلى الأخذ بمبدأ مراعاة اللياقة والنظام .

ليس من شك فى أن استخدام السلطة فى مثل هذه الحالة عمل صالح . وأنا هنا إنما أتكلم عن طبيعة السلطة نفسها . فهذه السلطة التى لا تقاوم ، حقيقة ثابتة دائماً ، أما استخدامها بحكمة وتعقل فهو أمر عارض .

آثار طغيان الأغلبية فى الشخصية الأمريكية القومية - وروح رجل البلاط فى الولايات المتحدة

كان تأثير طغيان الأغلبية واضحاً إلى الآن ومحسوساً، فى آداب المجتمع أكثر منه فى إدارة شئون الجماعة - إنه يعطل نمو الشخصيات العظيمة - الجمهوريات الديمقراطية التى نظمت على غرار جمهورية الولايات المتحدة، تدخل روح رجال البلاط فى جماهير الشعب - الأدلة على وجود هذه الروح فى الولايات المتحدة - السبب فى وجود وطنية فى الشعب أكثر مما فى أولئك الذين يحكمونه باسمه.

ظلت النزعات التى ذكرتها توا غير محسوسة فى المجتمع السياسى إلى الآن إلا قليلاً؛ ولكن تأثيرها فى الشخصية الأمريكية القومية كان سيئاً فعلا. وإنى لأعزو قلة الرجال الممتازين فى الحياة السياسية إلى تزايد استبداد الأغلبية وطغيانها المستمر فى الولايات المتحدة.

فعندما نشبت الثورة الأمريكية هبوا جماعات وزمراً كبيرة، لأن الرأى العام آنئذ لم يكن ليستبد بجهود أفراد، بل عمل على توجيهها وإرشادها. فمشاهير الرجال الذين شاركوا فى تلك الحرية الفكرية التى انتشرت فى ذلك الوقت، كانت لهم عظمة خاصة بهم، انعكس أكثرها فيما بعد على الأمة جميعاً، ولكنها لم تكن عظمة مستمدة منها بحال من الأحوال.

ففى الحكومات المطلقة، يقوم كبار النبلاء الذى هم أقرب من سواهم إلى العرش بتملق أهواء الملك، ويبذلون أنفسهم طواعية واختياراً لمسايرته فى تقلباته. أما جماهير الشعب فلا يحطون من أنفسهم بخدمته، فهم كثيراً ما يخضعون بسبب الضعف والعادة، أو الجهل، أحياناً، من قبيل الولاء والإخلاص. ومن المعروف أن بعض الأمم قد يسرها ويزهيها أن تضحى برغباتها فى سبيل إرضاء رغبات الملك، وهكذا يتجلى فيها نوع من الاستقلال العقلى فى خضوعها ذاته. فهذه أمم تعيسة حقاً، ولكنها ليست منحطة. فثم بون شاسع بين أن يعمل المرء ما لا يستحسنه ويوافق عليه، وبين تصنعه وتظاهره بأنه راض عما يعمله. فالأول عمل شخص مسكين تافه، أما الثانى فيلائم مزاج تابع مستذل.

ففى البلاد الحرة، حيث كل إنسان تقريباً مطلوب منه أن يبدى رأيه فى شئون الدولة؛ وفى الجمهوريات الديمقراطية، حيث تختلط أمور الحياة العامة دائماً بشئون الحياة الخاصة، وحيث يسهل الوصول إلى السلطة العليا من كل ناحية، حيث يتيسر كذلك استرعاء انتباهها بالضجيج والتهويل - فى هذه البلاد نجد دائماً أشخاصاً كثيرين يضاربون على ضعفها، ويعيشون على خدمة أهوائها أكثر ممن نجدهم فى الملكيات المطلقة. وليس ذلك لأن الناس فى هذه الدول أسوأ بطبيعتهم منهم فى غيرها، ولكن الإغراء هنا أشد،

وفرص الوقوع فيه أيسر فى الوقت نفسه ، مما يترتب عليه ازدياد الانحطاط الخلقى واتساع مداه .

تكثر الجمهوريات الديمقراطية من التقرب إلى الجمهور ، بإدخاله فى جميع الطبقات دفعة واحدة . وهذا أخطر نقد يمكن أن يوجه إليها . وهو يصدق بوجه خاص على الدول الديمقراطية المنظمة على غرار الجمهوريات الأمريكية . حيث سلطة الأغلبية المطلقة كل الإطلاق ، وليس من طاقة أحد أن يقف فى وجهها ، حتى إن المرء ليجد نفسه مضطراً إلى النزول عن كل حقوقه ، من حيث هو مواطن ، بل ويكاد ينزل عن كل صفاته من حيث هو إنسان ، إن شاء أن يحيد عن الطريق الذى ترسمه له تلك الأغلبية .

ففى تلك الحشود الهائلة التى تتزاحم فى المسالك المؤدية إلى السلطة فى الولايات المتحدة ، لم أعثر إلا بقليل من الرجال أبدوا تلك الصراحة الجديرة بالرجال ، وذلك الاستقلال فى الرأى اللذين كثيراً ما كان يتميز بهما الرجل الأمريكى فى العصور السالفة ، واللذين يعتبران أهم ميزات الشخصيات الممتازة أنى وجدت . ويبدو لأول وهلة كأن جميع عقول الأمريكيين قد صبت كلها فى قالب واحد ، حتى صاروا جميعاً يلتزمون السير فى اتجاه واحد بكل دقة . نعم قد يصادف الغريب أحياناً أمريكيين يختلفون عن تلك الصبغة الصارمة أو ذلك القالب ، رجالا ينعون على القوانين ما فيها من عيوب ، وعلى الديمقراطية كثرة تغيرها وجهلها ؛ وقد يذهبون إلى مدى بعيد فيلاحظون النزعات الخبيثة التى تضعف الشخصية القومية ، ويصفون من العلاج ما يتسنى استعماله . ولكن ليس من أحد يستمع إليهم إلا أنت - أنت الذى تحاط علماً بهذه التأملات السرية لست غير أجنبى وعابر سبيل . إنهم مستعدون كل الاستعداد ليقدموا إليك معلومات لا تنفعك . أما أمام الجمهور فإنهم يصطنعون لغة أخرى غير هذه اللغة .

فإن قدر لهذه السطور أن تقرأ يوماً ما فى أمريكا ، فإنى أكون واثقاً من أمرين : أولهما ، أن كل الذين يقرؤونها سيرفعون عقائرهم بالحكم علىَّ والغض منى ، وثانى الأمرين أن كثيرين منهم سيبرئون ساحتى من صميم أفئدتهم .

سمعت عن الوطنية فى الولايات المتحدة ، ووجدت فى الشعب الأمريكى وطنية صحيحة ، وإن لم أصادف شيئاً منها مطلقاً فى الزعماء . وليس ثمة صعوبة فى تفسير ذلك بطريق التمثيل . فالاستبداد يحط من قيمة الرعية أكثر مما يحط من قيمة المستبد نفسه . فكثيراً ما يتحلى الملك فى الملكيات المطلقة ، بشىء من جميل السجايا . على حين تجد رجال حاشيته المحيطين به أذلاء على الدوام . حقاً إن رجال البلاط فى أمريكا لا يستعملون ألفاظاً مثل « مولانا » ولا يا « صاحب الجلالة » فذلك تميز غير ذى موضوع . وتراهم يتحدثون دائماً عن ذكاء الشعب الذى يخدمونه ، ولا تراهم يتناقشون فى أى فضائل سيدهم أولى من غيرها بالإعجاب والإكبار ، لأنهم يؤكدون له أنه يتحلى بجميع الفضائل من غير حاجة إلى اكتسابها أو دونما عناية لاكتسابها . ولا هم يقدمون له أزواجهم وبناتهم ليرفعهن إلى مرتبة

الحظايا ، ولكنهم بتضحيتهم بآرائهم إنما يذلون أنفسهم ، وينزلون بها إلى درك الدعارة . فليس الأخلاقيون والفلاسفة فى أمريكا بمضطرين إلى إخفاء آرائهم وراء أغشية من القصص والأمثال ، ولكنهم قبل أن يتجرءوا على الإفصاح عن حقيقة مرة قاسية ، تراهم يقولون « إنا نعلم أن الشعب الذى نخاطبه أسمى بكثير من ضروب الضعف التى فى الطبيعة البشرية ، فهو لايستسلم للغضب بسرعة ، وما كنا لنستخدم هذه اللغة إن لم نكن نوجه الخطاب إلى رجال تخول لهم فضائلهم ، ويخوّل لهم ذكاؤهم أن يكونوا أولى بالحرية من سائر أمم العالم قاطبة » . فالمتملقون المنافقون الذين كانوا حول لويس الرابع عشر لايستطيعون أن يكونوا أبرع من ذلك فى ميدان الملق والرياء .

أما من جهتى فأنا مقتنع تمام الاقتناع بأن التذلل يتبع القوة الغاشمة ، وأن التملق يتبع السلطة القوية دائماً فى كل حكومة ، أيا كانت طبيعتها . والوسيلة الوحيدة لمنع الناس من أن يذلوا ويفقدوا كرامتهم ، هى أن لايعهد إلى أحد منهم بسلطة لاحد لها . فليس شك فى أن هذه هى الطريقة الأكيدة إلى إذلالهم وكسر شوكتهم .

تنشأ أكبر الأخطار التى تهدد الجمهوريات الأمريكية من طغيان الأغلبية وقدرتها على عمل كل ماتشاء

تتعرض الجمهوريات الديمقراطية للهلاك بسبب إساءة استعمالها لسلطتها ، لابسبب ضعفها - حكومات الجمهوريات الأمريكية أشد مركزية وأوفر نشاطاً من الحكومات الملكية فى أوربا - ما يترتب على ذلك من أخطار - رأى كل من « ماديسن » و « جفرسون » فى هذه النقطة .

تهلك الحكومات وتزول بسبب ماقد يعتريها من ضعف أو يصيبها من ظلم واستبداد . ففى حالة الضعف تفلت السلطة من أيديها ؛ أما فى حالة الاستبداد فتغتصب منها اغتصاباً . لقد شاهد كثيرون من المراقبين ما فى البلاد الديمقراطية من فوضى ، فخيل إليهم أن حكومات هذه الدول ضعيفة بطبعها ؛ فهى دول لاحول لها ولا قوة دائماً - والحق أن الحكومة لتفقد سلطتها على المجتمع كله إن قامت الحرب بين ما فى البلاد من أحزاب . ولكنى مع ذلك لاأعتقد أن الدولة الديمقراطية عديمة القوة بطبعها ، ولا هى فقيرة فى الموارد ؛ والأولى بنا أن نقول عنها إنها تفشل دائماً بسبب تعسفها فى استخدام سلطتها واستخدام مواردها استخداماً سيئاً . فالفوضى إنما تنشأ فيها دائماً تقريباً من جراء استبدادها أو من جراء أخطائها ، لامن افتقارها إلى القوة .

ومن المهم ألا نخلط بين الاستقرار والقوة ، ولا بين فخامة شىء وطول بقائه واستمراره . فالسلطة التى توجه المجتمع فى الجمهوريات الديمقراطية ليست مستقرة ؛ فالأيدى التى تحركها ، كثيراً ما تتغير ، وبذلك توجهها اتجاهات جديدة . ولكن أيا كان

الاتجاه الذى تتخذه، فإن قوتها طاغية تقريباً. ويبدو لى أن حكومات الجمهوريات الأمريكية مركزية على نحو يماثل مركزية حكومات الملكية المطلقة فى أوربا، وأكثر منها نشاطاً، فلا غرو إن تصورت أنها لن تهلك بسبب ضعفها.

فإن حدث أن تقوضت المؤسسات الأمريكية الحرة، فإن تقوضها هذا سيكون بسبب طغيان الأغلبية وقدرتها على عمل أى شىء. ذلك الطغيان الذى قد يدفع الأقليات يوماً ما فى المستقبل إلى اليأس، ويضطرها إلى الالتجاء إلى القوة المادية، وعندئذ تحدث الفوضى، ولكنها فوضى سببها الاستبداد نفسه.

وعبر «ماديسن» عن هذا الرأى عينه فى العدد الحادى والخمسين من الفدرالست (The Federalist) قال: «من الأهمية بمكان فى كل جمهورية أن لاتحمى الجماعة من ظلم حكامها فحسب، بل ينبغى لها أن تحمى كل جزء من أجزائها من ظلم أى جزء آخر. ولا يخفى أن العدالة غاية كل حكومة وهدف كل مجتمع. وكان الناس دائماً يسعون وراءها، وسيظلون يواصلون سعيهم حتى يدركوها، أو تضيع الحرية فى أثناء سعيهم هذا. ففى المجتمع، الذى تستطيع فيه أقوى الطوائف أن تتكتل لتظلم الضعيف وتضطهده، يصح لنا أن نقول بأن الفوضى قد سادت. كما كانت تسود البشر وهم فى حالة الطبيعة، حيث لايجد الضعيف أى ضمان له من عنف القوى وبطشه؛ وكما هو الشأن فى حال الطبيعة هذه، فحتى الأفراد الأقوياء أنفسهم، قد يدفعهم عدم اطمئنانهم إلى أحوالهم، إلى الخضوع لحكومة تحمى الضعيف مثلما تحميهم هم؛ وعلى ذلك ففى الحالة الأولى تصبح الطوائف القوية وقد حملها تدريجياً حافز مشابه، على أن ترغب فى حكومة تحمى جميع الأحزاب والطوائف، الضعاف منها والأقوياء معاً. فليس من شك فى أن ولاية (رودأيلند) إذا ما انفصلت عن الاتحاد، وتركت وشأنها، فسيتجلى عدم كفالة الحقوق فى شكل الحكومة الشعبى، وفى مثل تلك الحدود الضعيفة، سيتجلى فى تكرر المظالم التى ترتكبها أغلبيات الطوائف المتنازعة، لدرجة أن يستدعى الأمر إيجاد سلطة مستقلة تمام الاستقلال عن الشعب، وسيدعو إليها صوت هذه الطوائف نفسها، التى أدى سوء إدارتها إلى ضرورة هذا الاستدعاء».

وقال «جفرسون» أيضاً: «ليست السلطة التنفيذية فى حكومتنا هى همى الوحيد، بل ولعلها ليست موضع اهتمامى الرئيسى. فاستبداد التشريع، هو فى الحق، أشد خطر يخشى، وسيظل كذلك سنوات عدة. أما استبداد السلطة التنفيذية فسيأتى دوره، ولكن بعد وقت بعيد».

وإنى ليسعدنى أن أذكر آراء جيفرسون فى هذا الموضوع أكثر من آراء أى شخص آخر فيه، فهو، فى نظرى، أقوى رسول دافع عن الديمقراطية.